

**موسوعة صيغ ونماذج وإنذارات
وطلبات وإشكالات وإخطارات الدعاوى القانونية
ومشكلاتها العملية ودفوعها**

صيغ دعاوى العمل والعمال

obeikandi.com

نموذج رقم ١

دعوى بإثبات علاقة عمل بإثبات علاقة عمل

السيد الأستاذ رئيس المحكمة ورئيس اللجنة الخماسية ؛

مقدمه لسيادتكم / المقيم سكناً

ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامي الكائن

ضد

السيد / صاحب ” مصنع - ورشة - محل ” ...

الكائن قسم شرطة محافظة ...

الموضوع

بتاريخ د/د/د م التحق الطالب للعمل بالشركة المملوكة للمعلن إلي بوظيفة ... بمرتب شهري وقدره ... إلا أن إليه لم يتم بتحرير عقد عمل للطالب ووعده بتحرير عقد عمل بعد انتهاء مدة ثلاثة شهور من التحاقه بالعمل.

وحيث أن فترة الاختيار قد انتهت بتاريخ د/د/د م والطالب مازال مستمرًا بالعمل.

وحيث أن الطالب طلب من المعلن إليه تحرير عقد عمل تأسيساً على نص المادة ٣٢ قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ م إلا أن المعلن إليه رفض ذلك.

ولما كانت المادة سالفه الذكر تنص على: يلتزم صاحب العمل بتحرير عقد العمل كتابة باللغة العربية من ثلاث نسخ، يحتفظ صاحب العمل بواحدة ويسلم نسخة للعامل وتودع الثالثة مكتب التأمينات الاجتماعية المختص.

وحيث أن تحت يد الطالب المستندات الدالة على قيام علاقة العمل ولديه شهود لإثبات علاقة العمل فإنه والحالة هذه يحق للطالب إقامة الدعوى الماثلة إلزام المعلن إليه بتحرير عقد عمل للطالب باللغة العربية متضمناً جميع البيانات المنصوص عليها بالمادة ١٢ لسنة ٢٠٠٣ م.

وحيث أن تاريخ امتناع المعلن إليه عن تحرير عقد العمل - رغم مطالبته - يعد تاريخاً لبدء النزاع الأمر الذي يعد معه الطالب قد تقدم بطلبه خلال مدة الـ ٤٥ يوماً المنصوص عليها بالمادة ٧٠ من قانون العمل والتي تقرر سقوط الحق في اللجوء الي اللجنة الخماسية إذا لم يقدم الطلب خلال ٤٥ يوماً من تاريخ النزاع.

لذلك

يلتمس الطالب إصدار قرارا اللجنة بثبوت علاقة العمل بينه وبين المدعي عليه بمهنة أو بوظيفة ... بمرتب - أو بأجر يومي قدره ... اعتبارا من تاريخ د/د/ددم وحتى د/د/ددم مع إلزام المدعي عليه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

أمر التكليف

انه في يوم ... الموافق د / د / ٢٠٠ م الساعة

بناء على طلب السيد / ... المقيم سكناً /

ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامي الكائن

أنا ... محضر محكمة الجزئية قد انتقلت وأعلنت:-

السيد / المقيم سكناً / ... مخاطبا مع /

نموذج رقم ٢

دعوى بإلزام صاحب العمل بتحرير عقد عمل

المادة ٢٢ من قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٢ المعدل بالقانون رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٥ م

السيد الأستاذ رئيس المحكمة ورئيس اللجنة الخماسية ؛

مقدمه لسيادتكم / المقيم سكناً

ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامي الكائن

ضد

السيد / صاحب ” مصنع - ورشة - محل ” ...

الكائن قسم شرطة محافظة ...

الموضوع

بتاريخ د / د / ددد م التحق الطالب للعمل بالشركة بتاريخ د / د / ددد م التحق الطالب للعمل بالشركة المملوكة للمعلن إلي بوظيفة بمرتب شهري وقدره إلا أن إليه لم يتم بتحرير عقد عمل للطالب ووعده بتحرير عقد عمل بعد انتهاء مدة الاختيار وقدرها ثلاثة شهور من التحاقه بالعمل .

وحيث أن فترة الاختيار قد انتهت بتاريخ د / د / ددد م والطالب مازال مستمرا بالعمل .

وحيث أن الطالب طلب من المعلن إليه تحرير عقد عمل تأسيسا على نص المادة ٢٢ قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ م إلا أن المعلن إليه رفض ذلك . ولما كانت المادة سالفة الذكر تنص على: يلتزم صاحب العمل بتحرير عقد العمل كتابة باللغة العربية من ثلاث نسخ، يحتفظ صاحب العمل بواحدة ويسلم نسخة للعامل وتودع الثالثة مكتب

التأمينات الاجتماعية المختص ”.

وحيث أن تحت يد الطالب المستندات الدالة على قيام علاقة العمل. كما أن لديه شهود لإثبات علاقة العمل فانه والحالة هذه يحق التقدم بطلبه بإلزام المقدم ضده بتحرير عقد عمل للطالب باللغة العربية متضمنا جميع البيانات المنصوص عليها بالمادة ١٢ لسنة ٢٠٠٢ م

وحيث أن تاريخ امتناع المعلن إليه عن تحرير عقد العمل - رغم مطالبته بذلك - يعد تاريخاً لبدء النزاع الأمر الذي يعد معه الطالب قد تقدم بطلبه خلال مدة الـ ٤٥ يوماً المنصوص عليها بالمادة ٧٠ من قانون العمل والتي تقرر سقوط الحق في اللجوء الي اللجنة الخماسية إذا لم يقدم الطلب خلال ٤٥ يوماً من تاريخ النزاع.

لذلك

يلتمس الطالب إصدار قرارا اللجنة بإلزام المدعي عليه بتحرير عقد عمل للطالب بمهنة أو بوظيفة ... بمرتب - أو بأجر يومي قدره ... اعتبارا من تاريخ د/د/ددم مع إلزام المدعي عليه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

أمر التكليف

انه في يوم ... الموافق د/د / ٢٠٠ م الساعة

بناء على طلب السيد / ... المقيم سكناً /

ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامي الكائن

أنا ... محضر محكمة الجزئية قد انتقلت وأعلنت:-

السيد / المقيم سكناً /

مخاطبا مع /

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في التاريخ أعلاه حيث أعلنت المعلن إليه بصورة من الطلب المسطر بعاليه وكلفته الحضور أمام اللجنة الخماسية التابعة محكمة الابتدائية والكائن مقرها ٠٠٠٠ وذلك بجلستها المزمع انعقادها علنا صباح يوم ٠٠٠٠٠ الموافق د/د/دسد لسماع قرار اللجنة بالطلبات الموضحة بالطلب.

تعليقات هامة خاصة بالصيغة

الأساس القانوني لإلزام صاحب العمل بتحرير عقد عمل للعامل.

يلتزم صاحب العمل بتحرير عقد العمل كتابة باللغة العربية من ثلاث نسخ، يحتفظ صاحب العمل بواحدة ويسلم نسخة للعامل وتودع الثالثة مكتب التأمينات الاجتماعية المختص.

(المادة ٣٢ الفقرة الأولى من قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ م)

من هو العامل الذي يلزم صاحب العمل قانوناً بتحرير عقد عمل له ؟

يشترط للقول بتوافر صفة العامل شرطين:-

الأول: شرط التبعية بمعنى أن يؤدي العامل العمل لحساب شخص آخر هو رب العمل أي صاحبة وهو من يتولى الإدارة والإشراف .

الثاني: شرط استحقاق الأجر بمعنى أن العامل يستحق أجرا لما يقدمه من جهد أي كانت صورته مجهود ذهني أو مادي وفي ذلك تقرر المادة ٢١ ” تسري أحكام هذا الباب علي العقد الذي يتعهد بمقتضاه عامل بأن يعمل لدي صاحب العمل وتحت إدارته أو إشرافه لقاء أجر ” .

الدفع بانتفاء علاقة العمل في القضايا العمالية - مشكلة التكييف القانوني

ثبوت علاقة العمل يعني التزام كل من طرفيها بالتزامات حددها قانون العمل، وعلي الأخص الالتزامات الواردة علي صاحب العمل، لذا فان الدفع بانتفاء علاقة العمل أحد أهم الدفوع التي تثار دائما في القضايا العمالية، والرد علي هذا الدفع يقتضي العلم بعناصر علاقة العمل، بمعنى

كيف نحكم علي العلاقة القائمة بأنها علاقة عمل من عدمه، ولعلاقة العمل دائماً عنصرين أساسيين هما علاقة التبعية بين شخص هو رب العمل، بما يوجب أن يكون العامل تابعا لصاحب العمل يأتى أمره، ويكون لصاحب العمل سلطان مجازاته تأديبيا إذا أخطأ وخالف التعليمات.

أما العنصر الثاني من عناصر علاقة العمل فهي حق العامل في تقاضي الأجر المحدد له في المواعيد المتفق عليها، ما سبق يشير إلى قضية هامة هي إيجاد التكييف القانوني الصحيح للعقد سند المطالبة أو الدعوى، ولا خلاف أن التكييف القانوني للعقد هو ما يحدد الآثار التي تنتج عن العقد، وانتهاء أن تكييف العقد هي مسألة تنفرد بها محكمة الموضوع باعتبارها مسألة قانونية ولا تنقيد في ذلك بما يدعيه الخصوم من قيود وأوصاف.

ما هي البيانات التي يجب أن يتضمنها عقد العمل كما حددها قانون العمل الجديد ١٢ لسنة ٢٠٠٣م

ويجب أن يتضمن العقد علي الأخص البيانات التالية:-

- أ- اسم صاحب العمل وعنوان صاحب العمل.
 - ب- اسم العامل ومؤهله ومهنته أو حرفته ورقمه التأميني ومحل أقامته وما يلزم لإثبات شخصيته.
 - ج- طبيعة ونوع العمل محل التعاقد.
 - د- الأجر المتفق عليه وطريقة موعد أدائه وكذلك سائر المزايا النقدية والعينية المتفق عليها، وإذا لم يوجد عقد مكتوب للعمل وحده إثبات حقوقه بكافة طرق الإثبات.
- ويعطي صاحب العمل العامل إيصالا بما يكون قد أودعه لديه من أوراق وشهادات.

(المادة ٣٢ الفقرة الثانية من قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣م)

كيف يثبت العامل وجود علاقة عمل بينه وبين رب العمل ... ؟

وفقاً لصريح نص المادة ٣٢ من قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣م المعدل بالقانون ٩٥ لسنة ٢٠٠٥م - الفقرة د فإنه يجوز للعامل إذا لم يوجد عقد مكتوب للعمل أن يثبت قيام علاقة العمل وسائر حقوقه بكافة طرق الإثبات، ويتحقق ذلك علي المستوي العملي بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق.

مدة وضع العامل تحت الاختبار : لصاحب العمل حق في وضع العامل تحت الاختبار ليتأكد من صلاحية العامل لأداء ما هو منوط به من أعمال، كما أن فترة الاختبار هامة وضرورية للعامل نفسه حيث يتأكد هو الآخر من ملائمة العمل له ومدى قدرته علي تحمل مهامه وأعباؤه، أما عن التكييف القانوني لعقد العمل المتضمن لفترة الاختبار فهو عقد معلق علي شرط هو إعلان من تقرر الشرط لصالحة عن رغبته في إنهاء العقد قبل انتهاء فترة الاختبار، ويترتب علي ذلك اعتبار علاقة العمل منتهية، أما في حالة عدم إعلان الرغبة الإنهاء يصبح العقد منعقداً من تاريخ إبرامه وليس من تاريخ إعلان الرغبة في الاستمرار، وحتى لا تثور مشاكل بشأن مدة الاختبار في عقد العمل فكان لزاماً أن تحدد فلا يجوز تعيين العمل تحت الاختبار لمدة تزيد علي ثلاثة اشهر أو تعيينه تحت اكثر من مرة واحدة عند صاحب عمل واحد.

عدم تحرير عقد عمل للعامل كجريمة: يجرم نص المادة ٣٢ من قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣م المعدل بالقانون ٩٥ لسنة ٢٠٠٥م مخالفة صاحب العمل لالتزامه بتحرير عقد عمل للعامل وفق ما تنص عليه المادة ٣٢ والبيانات التي يتحتم أن يشتمل عليها، ويجري نص المادة المشار إليه: يلتزم صاحب العمل بتحرير عقد العمل كتابة باللغة العربية من ثلاث نسخ، يحتفظ صاحب العمل بواحدة ويسلم نسخة للعامل وتودع الثالثة مكتب التأمينات الاجتماعية المختص.

أما عن العقوبة فهي الغرامة التي لا تقل عن مائة جنية و لا تجاوز خمسمائة جنية.

وتعدد الغرامة بتعدد العمال الذين وقعت في شأنهم الجريمة، وتضاعف العقوبة في حالة العود.

نموذج رقم ٢

استئناف عامل لقرار اللجنة الخماسية بوقفه عن العمل لاتهامه فى - جناية - جنحة مخلة بالشرف والأمانة جنحة خاصة بالعمل

إنه فى يوم الموافق د/د/ددمم الساعة

بناء على طلب السيد / المقيم سكناً ومحلة المختار مكتب السيد الأستاذ / المحامي بالاستئناف العالى - النقض.

أنا مضر محكمة قد انتقلت فى التاريخ الموضح أعلاه وأعلنت:-

السيد / صاحب ومدير شركة ويعلن بـ

مخاطباً مع:

وأعلنته بالآتى:

الموضوع

بتاريخ د/د/ددمم أصدرت اللجنة الخماسية بمحكمة ... الابتدائية القرار الآتى منطوقة فى الطلب - الدعوى - رقم لسنة

أولاً: قبول الطلب شكلاً.

ثانياً: وفى الموضوع بموافقة الشركة على قرار وقف العامل..... اعتباراً من د/د/ددمم مع

صرف نصف اجره الشهري لحين الحكم فى - الجناية - الجنحة - رقم..... لسنة.....

أعفته من المصاريف.

أسباب الاستئناف

ولما كان قرار اللجنة قد جاء مجحفاً بحقوق الطالب المستأنف مخالفاً لأحكام قانون العمل رقم ١٢

لسنة ٢٠٠٣م المعدل بالقانون رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٥م فإنه يقرر بالطعن

بالاستئناف علي هذا القرار بغية الحكم بإلغائه والقضاء مجدداً بـ

وسنده في ذلك:

أولاً: بطلان القرار الصادر عن اللجنة الخماسية لعدم إعلان المستأنف إعلاناً قانونياً صحيحاً

إعلان المستأنف علي مسكنة رغم كونه مقيد الحرية بسجن

تتحصل واقعات القرار وفق الثابت منه في أن الشركة المستأنف عليها تقدمت بطلب أودع قلم

كتاب اللجنة المستأنف قرارها بتاريخ د/د/ددم وأعلن للمستأنف عليه طلب في ختامه القرار

بوقف المستأنف عن العمل اعتباراً من د/د/ددم وذلك تأسيساً على أنه يعمل بالشركة المستأنف

عليها بموجب عقد عمل محدد المدة تبدأ من د/د/ددم وتنتهي في د/د/ددم باجر شهري

قدره جنيهاً، وقد تغيب المعلن إليه عن العمل وبالسؤال عنه تبين انه محبوس احتياطياً

على ذمة:

١- الجناية رقم لسنة بتهمة

٢- الجنحة رقم لسنة بتهمة

وحيث تنص المادة ١٣ من قانون المرافعات الفقرة السابعة: فيما عدا ما نص عليه في قوانين

خاصة تسلم صورة الإعلان علي الوجه الآتي:-

١.

٢.

٣.
٤.
٥.
٦.
٧. ما يتعلق بالمسجونين يسلم لمأمور السجن.

ثانياً: بطلان القرار الصادر عن اللجنة الخماسية بوقف المستأنف عن العمل

لأن ما اتهم به المستأنف ليس من الجرائم التي حدتها المادة ٦٧ من قانون العمل

تنص المادة ٦٧ فقرات ١، ٢ من قانون العمل ١، ٢ من قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ انه: إذا اتهم العامل بارتكاب جناية او بارتكاب جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة او اتهم بارتكاب أي جنحة دخل دائرة العمل جاز لصاحب العمل وقفه مؤقتا وعليه أن يعرض الأمر على اللجنة المشار إليهما في المادة ٧١ من هذا القانون خلال ثلاثة أيام من تاريخ الوقف. وبتطبيق حكم هذه المادة علي قرار اللجنة الخماسية المستأنف يتضح وبجلاء خطأ هذا القرار المستأنف للآتي:

- ١- أن الاتهام الذي وجهته النيابة العامة للعامل المستأنف ليس اتهاماً جنائياً.
- ٢- أن الاتهام الذي وجهته النيابة العامة للعامل المستأنف ليس اتهاماً بجنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة.
- ٣- أن الاتهام الذي وجهته النيابة العامة للعامل المستأنف ليس اتهاماً بجنحة تمت داخل نطاق - دائرة - العمل.

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت وأعلنت المعلن إليه بصورة من صحيفة الاستئناف وكلفته
الحضور أمام محكمة استئناف عالي .. الكائن مقرها

ليسمع الحكم:

بقبول الاستئناف شكلاً للتقرير به في الميعاد القانوني، وفي الموضوع بإلغاء قرار اللجنة المستأنف
والقضاء مجدداً بإلغاء قرار اللجنة الخماسية فيما قضي به من موافقة الشركة على قرار وقف
العامل .. اعتباراً من د/د/ددم مع صرف نصف أجره الشهري، والزام الشركة المستأنف
عليها مصاريف وأتعاب التقاضي عن الدرجتين.

وكيل المستأنف

الأستاذ / المحامي

بالاستئناف العالي - بالنقض

نموذج رقم ٢

استئناف عامل لقرار اللجنة الخماسية بوقفه عن العمل لاتهامه في - جناية - جنحة مخلة بالشرف والأمانة جنحة خاصة بالعمل

إنه في يوم الموافق د/د/د الساعة

بناء علي طلب السيد / المقيم سكناً ومحلة المختار مكتب السيد الأستاذ / المحامي بالاستئناف العالي - النقض.

أنا مضر محكمة قد انتقلت في التاريخ الموضح أعلاه وأعلنت:-

السيد / صاحب ومدير شركة ويعلم بـ

مخاطباً مع:

وأعلنه بالآتي:

الموضوع

بتاريخ د/د/د أصدرت اللجنة الخماسية بمحكمة ... الابتدائية القرار الآتي منطوقة في الطلب - الدعوى - رقم لسنة

أولاً: قبول الطلب شكلاً.

ثانياً: وفي الموضوع بموافقة الشركة على قرار وقف العامل..... اعتباراً من د/د/د مع

صرف نصف اجره الشهري لحين الحكم في - الجناية - الجنحة - رقم لسنة.....

أعفته من المصاريف.

أسباب الاستئناف

ولما كان قرار اللجنة قد جاء مجحفاً بحقوق الطالب المستأنف مخالفاً لأحكام قانون العمل رقم ١٢

لسنة ٢٠٠٣م المعدل بالقانون رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٥م فإنه يقرر بالطعن

بالاستئناف علي هذا القرار بغية الحكم بإلغائه والقضاء مجدداً بـ

وسنده في ذلك:

أولاً: بطلان القرار الصادر عن اللجنة الخماسية لعدم إعلان المستأنف إعلاناً قانونياً صحيحاً

إعلان المستأنف علي مسكنة رغم كونه مقيد الحرية بسجن

تتحصل واقعات القرار وفق الثابت منه في أن الشركة المستأنف عليها تقدمت بطلب أودع قلم

كتاب اللجنة المستأنف قرارها بتاريخ د/د/ددم وأعلن للمستأنف عليه طلب في ختامه القرار

بوقف المستأنف عن العمل اعتباراً من د/د/ددم وذلك تأسيساً على أنه يعمل بالشركة المستأنف

عليها بموجب عقد عمل محدد المدة تبدأ من د/د/ددم وتنتهي في د/د/ددم باجر شهري

قدره..... جنيهاً، وقد تغيب المعلن إليه عن العمل وبالسؤال عنه تبين انه محبوس احتياطياً

على ذمة:

١- الجناية رقم لسنة بتهمة

٢- الجنحة رقم لسنة بتهمة

وحيث تنص المادة ٣١ من قانون المرافعات الفقرة السابعة: فيما عدا ما نص عليه في قوانين

خاصة تسلم صورة الإعلان علي الوجه الآتي:-

١.

٢.

٣.
٤.
٥.
٦.
٧. ما يتعلق بالمسجونين يسلم لمأمور السجن.

ثانياً: بطلان القرار الصادر عن اللجنة الخماسية بوقف المستأنف عن العمل

لأن ما اتهم به المستأنف ليس من الجرائم التي حددتها المادة ٦٧ من قانون العمل

تنص المادة ٧٦ فقرات ١، ٢ من قانون العمل ١، ٢ من قانون العمل ٢١ لسنة ٢٠٠٢ أنه: إذا اتهم العامل بارتكاب جناية او بارتكاب جنحة مخلة بالشرف او الأمانة او الآداب العامة او اتهم بارتكاب أي جنحة دخل دائرة العمل جاز لصاحب العمل وقفه مؤقتاً وعليه أن يعرض الأمر على اللجنة المشار إليهما في المادة ١٧ من هذا القانون خلال ثلاثة أيام من تاريخ الوقف.

وبتطبيق حكم هذه المادة علي قرار اللجنة الخماسية المستأنف يتضح وبجلاء خطأ هذا القرار المستأنف للآتي:

- ١- أن الاتهام الذي وجهته النيابة العامة للعامل المستأنف ليس اتهاماً جنائية.
- ٢- أن الاتهام الذي وجهته النيابة العامة للعامل المستأنف ليس اتهاماً بجنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة.
- ٣- أن الاتهام الذي وجهته النيابة العامة للعامل المستأنف ليس اتهاماً بجنحة تمت داخل نطاق - دائرة - العمل.

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت وأعلنت المعلن إليه بصورة من صحيفة الاستئناف وكلفته الحضور أمام محكمة استئناف عالي .. الكائن مقرها

ليسمع الحكم:

بقبول الاستئناف شكلاً للتقرير به في الميعاد القانوني، وفي الموضوع بإلغاء قرار اللجنة المستأنف والقضاء مجدداً بإلغاء قرار اللجنة الخماسية فيما قضي به من موافقة الشركة على قرار وقف العامل .. اعتباراً من د/د/ددم مع صرف نصف أجره الشهري، والزام الشركة المستأنف عليها مصاريف وأتعاب التقاضي عن الدرجتين.

وكيل المستأنف

الأستاذ / المحامي

بالاستئناف العالي - بالنقض

الطعن في الأحكام صيغ - إجراءات - دفع - تعليق

الطعن في الأحكام

الأسس والقواعد والإجراءات

(الاستئناف - النقض - التماس إعادة النظر)

المبادئ التي تحكم الطعن في الأحكام عموماً.

المبدأ الأول: لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه.

المبدأ الثاني: لا يجوز لمن قبل الحكم أو ممن قضى له بكل طلباته.

المبدأ الثالث: يجوز الطعن إذا نص القانون على ذلك.

تنص المادة ٢١١ مرافعات

لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه ولا يجوز لمن قبل الحكم أو ممن قضى له بكل طلباته ما لم ينص القانون على غير ذلك.

متي يجوز الطعن في الأحكام ؟...

الطعن درجة تقاضي أعلى، ويترتب عليه أن يصبح الفصل في الدعوى من اختصاص محكمة الطعن، وحتى لا تتمزق الدعوى الواحدة بين أكثر من محكمة ولو كانت إحداها أعلى من الأخرى قرر المشرع انه لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها، وقرر المشرع عدة استثناءات علي هذه القاعدة هي:

١- الأحكام الوقئية والمستعجلة فيجوز الطعن فيها أثناء سير الدعوى.

٢- الأحكام الصادرة بوقف الدعوى فيجوز الطعن فيها أثناء سير الدعوى.

٣- الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري فيجوز الطعن فيها أثناء سير الدعوى.

٤- الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة المختصة فيجوز الطعن فيها أثناء سير الدعوى.

تنص المادة ٢١٢ مرافعات:

لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها، وذلك عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري، والأحكام الصادرة بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة المختصة، وفي الحالة الأخيرة يجب على المحكمة المحال إليها الدعوى أن توقفها حتى يفصل في الطعن

متي يبدأ ميعاد الطعن في الحكم ” بالاستئناف - بالنقض - بالتماس إعادة النظر

القاعدة العامة في تحديد بدء ميعاد الطعن تاريخ صدور الحكم، وقد أورد المشرع عدة إستثناءات ان علي هذه القاعدة تحقيقا لمبدأ المواجهة في الخصومة والذي يقتضي علم الخصم بما يتخذ حياله من إجراءات وما يصدر ضده من أحكام.

ونورد فيما يلي الاستثناءات التي أوردتها المشرع الخاصة بتحديد متي يبدأ ميعاد الطعن، سواء بالاستئناف أو النقض.

الحالة الأولى: يبدأ الميعاد في هذه الحالة من تاريخ إعلان الحكم إلى المحكوم عليه في الأحوال التي يكون فيها قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه أمام المحكمة ولا أمام الخبير.

الحالة الثانية: يبدأ الميعاد في هذه الحالة من تاريخ إعلان الحكم إلى المحكوم عليه في الأحوال التي يكون الخصم قد تخلف فيها عن الحضور ولم يقدم مذكرة إلى المحكمة ولا إلى الخبير في جميع الجلسات التالية لتعجيل الدعوى بعد وقف السير فيها لأي سبب من الأسباب.

الحالة الثالثة: يبدأ الميعاد من تاريخ إعلان الحكم إذا حدث سبب من أسباب انقطاع الخصومة

وصدر الحكم دون اختصام من يقوم مقام الخصم الذي توفى أو فقد أهليته للخصومة أو زالت صفته.

تنص المادة ٢١٣ مرافعات:

يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك. ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ إعلان الحكم إلى المحكوم عليه في الأحوال التي يكون فيها قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه أمام المحكمة ولا أمام الخبير، وذلك إذا تخلف عن الحضور ولم يقدم مذكرة إلى المحكمة ولا إلى الخبير في جميع الجلسات التالية لتعجيل الدعوى بعد وقف السير فيها لأي سبب من الأسباب.

كما يبدأ الميعاد من تاريخ إعلان الحكم إذا حدث سبب من أسباب انقطاع الخصومة وصدر الحكم دون اختصام من يقوم مقام الخصم الذي توفى أو فقد أهليته للخصومة أو زالت صفته. ويكون إعلان الحكم لشخص المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي. ويجرى الميعاد في حق من أعلن الحكم.

إعلان صحيفة الطعن - إجراءاتها - الإعلان في الموطن المختار

تنص المادة ٢١٤ مرافعات:

يكون إعلان الطعن لشخص الخصم أو في موطنه ويجوز إعلانه في الموطن المختار المبين في ورقة إعلان الحكم.

وإذا كان المطعون ضده هو المدعى، ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي، جاز إعلانه بالطعن في موطنه المختار المبين في هذه الصحيفة.

سقوط الحق في الطعن لعدم مراعاة ميعاد الطعن

تنص المادة ٥١٢ المرافعات: يترتب على عدم مراعاة مواعيد الطعن في الأحكام سقوط الحق في الطعن. وتقضى المحكمة بالسقوط من تلقاء نفسها.

إيقاف ميعاد الطعن بقوة القانون

تنص المادة ٥١٢ المرافعات: يقف ميعاد الطعن بموت المحكوم عليه أو بفقد أهليته للتقاضي أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه ولا يزول الوقف إلا بعد إعلان الحكم إلى من يقوم مقام الخصم الذي توفى أو فقد أهليته للتقاضي أو زالت صفته وانقضاء المواعيد التي يحددها قانون بلد المتوفى لاتخاذ صفة الوارث أن كان.

إعلان صحيفة الطعن إلى الورثة

تنص المادة ٧١٢ المرافعات: إذا توفى المحكوم له أثناء ميعاد الطعن جاز لخصمه رفع الطعن وإعلانه إلى ورثته جملة دون ذكر أسمائهم وصفاتهم وذلك في آخر موطن كان لمورثهم. ومتى رفع الطعن وإعلانه على الوجه المتقدم وجبت إعادة إعلانه لجميع الورثة بأسمائهم وصفاتهم لأشخاصهم أو في موطن كل منهم. قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن أو الميعاد الذي تحدده المحكمة لذلك.

وإذا فقد المحكوم له أهليته للتقاضي أثناء ميعاد الطعن، أو إذا توفى أو زالت صفة من كان يباشر الخصومة عنه، جاز رفع الطعن وإعلانه إلى من فقد أهليته أو من توفى من كان يباشر الخصومة عنه، أو إلى من زالت صفته، على أن يعاد إعلان الطعن إلى من يقوم مقام الخصم، لشخصه أو في موطنه، قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن أو في الميعاد الذي تحده المحكمة لذلك.

مبدأ نسبية أثر الطعن ومن يستفيد منه

تنص المادة ٨١٢ المرافعات: فيما عدا الأحكام الخاصة بالطعون التي ترفع من النيابة العامة لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يحتج بع أي على من رفع عليه.

على أنه إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه في طلباته فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن باختصامه في الطعن. وإذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة إليهم.

كذلك يفيد الضامن وطالب الضمان من الطعن المرفوع من أيهما في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية إذ اتخذ دفاعهما فيها، وإذا رفع طعن على أيهما جاز اختصاص الآخر فيه.

نموذج رقم ٣

دعوى من ورثة العامل بإثبات علاقة العمل بين مورثهم وصاحب العمل

السيد الأستاذ رئيس المحكمة ورئيس اللجنة الخماسية ؛

مقدمه لسيادتكم / ورثة المرحوم كل من ١-

٢- ٣- المقيمون جميعاً سكناً ومحلهم المختار مكتب الأستاذ /

المحامي الكائن

ضد

١- السيد / صاحب ” مصنع - ورشة - محل ” ...

الكائن قسم شرطة محافظة ...

٢- السيد / رئيس الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية.

الموضوع

بتاريخ د/د/د م ١١١١ م التحق - مورث الطالبين طرف المقدم ضده الأول للعمل بـ ” الشركة - المصنع - الورشة ” المملوكة له بوظيفة ... بمرتب شهري وقدره ... إلا أن إليه لم يتم بتحرير عقد عمل كما أنه لم يتم بالتأمين عليه.

وحيث أن الطالبين - باعتبارهم ورثة العامل - قد طالبوا المقدم ضده بتحرير عقد عمل تأسيساً على نص المادة ٢٢ قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٢م واتخاذ الإجراءات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية إلا أنه رفض ذلك. ولما كانت المادة سالفه الذكر تنص على ” يلتزم صاحب العمل بتحرير عقد العمل كتابة باللغة العربية من ثلاث نسخ، يحتفظ صاحب العمل بواحدة ويسلم نسخة للعامل وتودع الثالثة مكتب التأمينات الاجتماعية المختص ”.

وحيث أن تحت يد الطالبين ما يدل على قيام علاقة العمل بين مورثهم والمقدم ضده الأول.

وحيث أن تاريخ امتناع المعلن إليه عن تحرير عقد العمل - رغم مطالبته - يعد تاريخاً لبدء النزاع الأمر الذي يعد معه الطالب قد تقدم بطلبه خلال مدة الـ ٤٥ يوماً المنصوص عليها بالمادة ٧٠ من قانون العمل والتي تقرر سقوط الحق في اللجوء الي اللجنة الخماسية إذا لم يقدم الطلب خلال ٤٥ يوماً من تاريخ النزاع.

لذلك

يلتمس الطالبين إصدار قرارا اللجنة - بعد التحقيق - بإثبات علاقة العمل فيما بين مورثهم والمقدم ضده الأول بمهنة أو بوظيفة ... بمرتب - أو بأجر يومي قدره ... اعتبارا من تاريخ د/د/د/د وقد اختصم سيادة المعلن إليه الثاني ليصدر القرار في مواجهته لصرف حقوق العامل - المتوفى - التأمينية.

أمر التكليف

انه في يوم ... الموافق د/د / ٢٠٠٠ م الساعة

١- السيد / المقيم سكناً / مخاطباً مع

٢- السيد / رئيس الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية ويعلن بمقر الهيئة.

مخاطباً مع /

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في التاريخ أعلاه حيث أعلنت المعلن إليه بصورة من الطلب المسطر بعاليه وكلفته الحضور أمام اللجنة الخماسية التابعة محكمة الابتدائية والكائن مقرها ٠٠٠٠ وذلك بجلستها المزمع انعقادها علنا صباح يوم ٠٠٠٠٠ الموافق د/د/د/د

لسماع قرار اللجنة بالطلبات الموضحة بالطلب.

تعليقات هامة خاصة بالصيغة

أولاً: تراجع للأهمية التعليقات الخاصة بالصيغة السابقة.

ثانياً: خضوع دعوى إثبات علاقة العمل فيما بين ورثة العامل ورب العمل الي القيد الوارد بالمادة ٧٠ من قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٢م المعدل بالقانون ٩٠ لسنة ٢٠٠٥ م

تنص المادة ٠٧: إذا نشاء نزاع فردي في شأن تطبيق أحكام هذا القانون جاز لكل من العامل وصاحب العمل أن يطلب من الجهة الإدارية المختصة خلال سبعة أيام من تاريخ النزاع تسويته ودياً، فإذا لم تتم التسوية في ميعاد أقصاه عشرة أيام من تاريخ تقديم الطلب جاز لكل منهما اللجوء الي اللجنة القضائية المشار إليها في المادة ١٧ من هذا القانون في موعد أقصاه خمسة وأربعون يوماً من تاريخ النزاع وإلا سقط حقه في عرض الأمر علي اللجنة، ولأي منهما التقدم للجهة الإدارية بطلب لعرض النزاع علي اللجنة المذكورة خلال الموعد المشار إليه.

ثالثاً: لا تختص اللجان الخماسية بإلزام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بأداء الحقوق التأمينية للعامل وإنما تختص بها الدوائر المدنية - العادية - ولذا يختصم رئيس الهيئة لصدور قرار إثبات علاقة العمل في مواجهته. أساس ذلك أن اللجان الخماسية لا تختص إلا بالمنازعات التي يطبق بشأنها قانون العمل دون غيره من القوانين.

نموذج رقم ٤

دعوى بالمطالبة بأجر

السيد الأستاذ رئيس المحكمة ورئيس اللجنة الخماسية ؛

مقدمه لسيادتكم / المقيم سكناً

ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامي الكائن

ضد

السيد / صاحب ” مصنع - ورشة - محل ” ...

الكائن قسم شرطة محافظة ...

الموضوع

الطالب يعمل لدي المعلن إليه بموجب عقد العمل المؤرخ د/د/د/د/د/د بوظيفة ... باجر شهري - أسبوعي - يومي - وقدره ... جنية وقد فوجئ بقيام المقدم ضده بالامتناع عن دفع راتبه بدء من شهر ... وحتى تاريخه.

وقد تقدم الطالب بشكوى الي مكتب العمل المختص - طبقاً للمادة ٧٠ من قانون العمل - بتاريخ د/د/د/د/د/د للمقيام بأعمال التسوية إلا أن المقدم ضده رفض الحضور - أو حضر وأبدي أعذاراً غير صحيحة.

وحيث أن تاريخ امتناع المعلن إليه عن سداد الأجر - رغم مطالبته - يعد تاريخاً لبدء النزاع الأمر الذي يعد معه الطالب قد تقدم بطلبه خلال مدة الـ ٤٥ يوماً المنصوص عليها بالمادة ٧٠ من قانون العمل والتي تقرر سقوط الحق في اللجوء الي اللجنة الخماسية إذا لم يقدم الطلب خلال ٤٥ يوماً من تاريخ النزاع.

لذلك

يلتمس الطالب إصدار قرارا اللجنة الخماسية بإلزامه بدفع مبلغ راتب العامل عن الشهور موضوع المطالبة بواقع ... جنيهاً شهرياً وما يستجد من أجر وإلزامه المصاريف وأتعاب المحاماة.

أمر التكليف

انه في يوم ... الموافق د / د / ٢٠٠ م الساعة

السيد / المقيم سكناً /

مخاطبا مع /

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في التاريخ أعلاه حيث أعلنت المعلن إليه بصورة من الطلب المسطر بعاليه وكلفته الحضور أمام اللجنة الخماسية التابعة محكمة الابتدائية والكائن مقرها ٠٠٠٠ وذلك بجلستها المزمع انعقادها علنا صباح يوم ٠٠٠٠٠ الموافق د/د/د لسماع قرار اللجنة بالطلبات الموضحة بالطلب.

الابتدائية والكائن مقرها ٠٠٠٠ وذلك بجلستها المزمع انعقادها علنا صباح يوم ٠٠٠٠٠ الموافق د/د/د لسماع قرار اللجنة بالطلبات الموضحة بالطلب.

الطلبات المتعددة التي تقدم للجنة الخماسية بخصوص الأجر

الأستاذ المحامي: تتعدد صيغ الطلبات التي تقدم للجنة الخماسية بخصوص الأجر ومنعاً للتكرار فإننا نوردها جملة كما يلي ثم نورد أكثرها شيوعاً.

١- طلب يقدم للجنة الخماسية بالمطالبة بأجر عامل.

٢- طلب يقدم للجنة الخماسية بالمطالبة بأجر عامل في حالة عدم وجود عقد عمل

مكتوب.

٣- طلب يقدم للجنة الخماسية بالمطالبة بأجر عامل بعد انتهاء علاقة العمل.

٤- طلب يقدم للجنة الخماسية بالمطالبة بأجر عامل - بنظام الإنتاج.

٥- طلب يقدم للجنة الخماسية بالمطالبة بأجر عامل - بنظام العمولة.

٦- طلب يقدم للجنة الخماسية بالمطالبة بأجر عامل تحت الاختبار.

٧- طلب يقدم للجنة الخماسية بالمطالبة بأجر عامل متدرج.

٨- طلب يقدم للجنة الخماسية بالمطالبة بأجر - بنظام الوهبة.

تعليقات هامة لطلبات الأجور

الأساس القانوني لإلزام صاحب العمل بأداء أجر العامل وفق زمان وكان محددتين

تؤدي الأجور وغيرها من المبالغ المستحقة للعامل بالعملة المتداولة قانوناً في أحد أيام العمل وفي مكانه، مع مراعاة الأحكام التالية:

- العمال المعينون بأجر شهري تؤدي أجورهم مرة علي الأقل في الشهر.

- إذا كان الأجر بالإنتاج واستلزم العمل مدة تزيد علي أسبوعين وجب أن يحصل العامل كل أسبوع علي دفعة تحت الحساب تتناسب مع ما أتمه من العمل وان يؤدي له باقي الأجر خلال الأسبوع التالي لتسليم ما كلف به.

- في غير ما ذكر في البندين السابقين تؤدي للعمال أجورهم مرة كل أسبوع علي الأكثر ما لم يتفق علي غير ذلك.

- إذا انتهت علاقة العمل للعامل أجره وجميع المبالغ المستحقة له فوراً إلا إذا كان العامل قد ترك العمل من تلقاء نفسه فيجب في هذه الحالة علي صاحب العمل أداء أجر العامل وجميع مستحقاته في مدة لا تجاوز سبعة أيام من تاريخ مطالبة العامل بهذه المستحقات.

(المادة ٣٨ من قانون العمل الجديد ١٢ لسنة ٢٠٠٣ م)

إثبات العامل لواقعة عدم استلامه للأجرة . . . ٩

وفقاً لصريح نص المادة ٤٥ من قانون العمل الجديد فإن ذمة صاحب العمل لا تبرأ من أجر العامل إلا إذا وقع العامل بما يفيد استلام الأجر وذلك في السجل المعد أو في كشوف الأجر وعلي أن تشمل بيانات هذه المستندات مفردات الأجر.

ويعني ما سبق أن العامل غير مكلف بإثبات واقعة عدم استلام الأجر، بل يكفيه ادعاء ذلك، وعلي صاحب العمل إن أراد إثبات واقعة الوفاء بالأجرة أن يقدم السجل أو الكشف الذي وقع عليه العامل حال استلام الأجر وبما يفيد استلام الأجر، تؤدي الأجر وغيرها من المبالغ المستحقة للعامل بالعملة المتداولة قانوناً في أحد أيام العمل وفي مكانه وفق القواعد التالية :-

أولاً: العمال المعينون بأجر شهري تؤدي أجورهم مرة علي الأقل في الشهر بما يعني إمكان أن يتقاضى العمال أجورهم مقسمة علي أكثر من دفعة في الشهر الواحد.

ثانياً: إذا كان الأجر بالإنتاج واستلزم العمل مدة تزيد علي أسبوعين وجب ان يحصل العامل كل أسبوع علي دفعة تحت الحساب تتناسب مع ما أتمه من العمل وان يؤدي له باقي الأجر خلال الأسبوع التالي لتسليم ما كلف به

ثالثاً: في غير ما ذكر في البندين السابقين تؤدي للعمال أجورهم مرة كل أسبوع علي الأكثر ما لم يتفق علي غير ذلك.

رابعاً: إذا انتهت علاقة العمل يؤدي صاحب العمل للعمال أجره وجميع المبالغ المستحقة له فوراً إلا إذا كان العامل قد ترك العمل من تلقاء نفسه فيجب في هذه الحالة علي صاحب العمل أداء أجر العامل وجميع مستحقاته في مدة لا تجاوز سبعة أيام من تاريخ مطالبة العامل بهذه المستحقات.

حساب متوسط الأجر اليومي : يكون حساب متوسط الأجر اليومي لعمال الإنتاج أو العمال الذين يتقاضون أجوراً ثابتة مضافاً إليها عمولة أو نسبة مئوية علي أساس متوسط ما تقاضاه العامل عن أيام العمل الفعلية في السنة الأخيرة أو عن المدة التي استغلها أن قلت عن ذلك مقسوماً علي عدد أيام العمل الفعلية عن ذات الفترة.

اللجنة الخماسية ذات الاختصاص القضائي واختصاصاتها بطلبات الأجور

قرر المشرع - المادة ٧١ من قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ المعدلة بالقانون ٩٠ لسنة ٢٠٠٥ م - تشكيل لجنة خماسية ذات اختصاص قضائي، تختص - ضمن ما تختص به - بتحديد الأجر في حالة إذا لم يحدد الأجر في عقد العمل أو اتفاقية العمل الجماعي أو لائحة المنشأة ولم يكن هناك أجر مثل ولم يوجد عرف للمهنة في الجهة التي يؤدي فيها العمل فتتولى هذه اللجنة تحديد الأجر وفق أسس العدالة ولهذا تضمنت هذه اللجنة عضوان قضائيان، وتصدر اللجنة قراراتها بحضور ثلاث أعضاء فقط علي أن يكون من بينهم القاضيان المشار إليها في تشكيل هذه اللجنة.

الحد الأدنى للأجور : إذا تم الاتفاق علي تحديد الأجر بالإنتاج أو العمولة وجب ألا يقل ما حصل عليه العامل عن الحد الأدنى للأجور ويحظر علي صاحب العمل أن ينقل عاملاً بالأجر الشهري إلى عمال اليومية أو العمال المعيّنين بالأجر الأسبوعي أو بالساعة أو بالإنتاج إلا بموافقة العامل عند نقله كتابة، ويكون للعامل في هذه الحالة جميع الحقوق التي اكتسبها في المدة التي قضاها بالأجر الشهري.

استحقاق العامل نصف الأجر فقط: لبيان مدي استحقاق العامل أجرة أو جزء منه فرقت المادة ٤١ من قانون العمل الجديد بين حالتين:

الحالة الأولى: إذا حضر العامل إلي مقر عمله في الوقت المحدد للعمل، وكان مستعداً لمباشرة عمله وحالت دون ذلك أسباب ترجع إلي صاحب العمل، اعتبر كأنه أدى عمله فعلاً واستحق أجره كاملاً.

الحالة الثانية: إذا حضر وحالت بينه وبين مباشرة عمله أسباب قهرية خارجة عن إرادة صاحب العمل استحق نصف أجره.

محظورات علي صاحب العمل بخصوص أجر العامل

أولاً: لا يجوز لصاحب العمل إلزام العامل بشراء أغذية أو سلع أو خدمات من محال معينة أو مما ينتجه صاحب العمل من سلع أو يقدمه من خدمات

ثانياً: لا يجوز لصاحب العمل أن يقتطع من أجر العامل أكثر من ١٠٪ وفاء لما يكون قد أقرضه من مال أثناء سريان العقد أو أن يتقاضى أية فائدة عن هذه القروض، ويسري ذلك الحكم علي الأجر المدفوعة مقدماً.

خصم دين النفقة من أجر العامل : قرر نص المادة ٤٤ من قانون العمل انه لا يجوز في جميع الأحوال الاستقطاع أو الحجز أو التنازل عن الأجر المستحق للعامل لأداء أي دين إلا في حدود ٢٥٪ من هذا الأجر، ويجوز رفع نسبة الخصم إلى ٥٠٪ في حالة دين النفقة، وعند التزام يقدم دين النفقة، ثم ما يكون مطلوباً لصاحب العمل بسبب ما أتلفه العامل من أدوات أو مهمات، أو استرداد لما صرف إليه بغير وجه حق أو ما وقع علي العامل من جزاءات، ويشترط لصحة النزول عن الأجر في حدود النسبة المقررة بهذه المادة أن تصدر به

موافقة مكتوبة من العامل، وتحسب النسبة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة بعد استقطاع ضريبة الدخل علي الأجر، وقيمة المبالغ المستحقة وفقاً لقوانين التأمين الاجتماعي، وما يكون صاحب العمل قد اقرضه للعامل في حدود النسبة المنصوص عليها في المادة السابقة.

نموذج رقم ٥

دعوى بالمطالبة بحقوق العامل بعد انتهاء عقد عمله

السيد الأستاذ رئيس المحكمة ورئيس اللجنة الخماسية

مقدمه لسيادتكم / المقيم سكناً

ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامي الكائن

ضد

السيد / صاحب ” مصنع - ورشة - محل ” ...

الكائن قسم شرطة محافظة ...

الموضوع

حيث كان الطالب يعمل لدى المعلن إليه بموجب عقد العمل المؤرخ د/د/د/د م بوظيفة
باجر شهري وقدره

وبتاريخ د/د/د م انتهى عقد العمل سالف الذكر:

(بالاستقالة أو بالإحالة للمعاش)

وحيث أن الطالب يستحق المبالغ الآتية :-

١- قيمة أجر عدد ٠٠٠٠ يوم ٠٢

وبذلك يكون جملة المطلوب ٠٠٠٠ جنيه.

وحيث أن الطالب طلب من المعلن إليه مرارا وتكرارا إعطائه هذه المبالغ إلا أن المعلن رفض ذلك

الأمر الذي حدا بالطالب إلى إنذار المعلن إليه بالإنذار الرقيم محضري ... والمعلن إليه

بتاريخ د/د/د م إلا أنه لم يحرك ساكنا.

وحيث أن تاريخ امتناع المعلن إليه عن سداد حقوق الطالب - رغم مطالبته - يعد تاريخاً لبدء النزاع الأمر، وهو الأمر الثابت يقيناً من تاريخ الإنذار المعلن الي المعلن إليه في د/د/د/د/د/د ، الذي يعد معه الطالب قد تقدم بطلبه خلال مدة الـ ٤٥ يوماً المنصوص عليها بالمادة ٧٠ من قانون العمل والتي تقرر سقوط الحق في اللجوء الي اللجنة الخماسية إذا لم يقدم الطلب خلال ٤٥ يوماً من تاريخ النزاع.

لذلك

يلتمس الطالب إصدار قرارا اللجنة بإلزام المدعي عليه بأن يدفع للطالب مبلغ وقدره جنية مجمل مستحقاته المالية طرف المقدم ضده مع إلزام المدعي عليه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

أمر التكليف

انه في يوم ... الموافق د / د / ٢٠٠ م الساعة

بناء على طلب السيد / ... المقيم سكناً /

ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامي الكائن

أنا ... محضر محكمة الجزئية قد انتقلت وأعلنت:-

السيد / المقيم سكناً /

مخاطباً مع /

نموذج رقم ٦

دعوى بالمطالبة بحقوق طفل عامل

السيد الأستاذ رئيس المحكمة ورئيس اللجنة الخماسية ؛

مقدمه لسيادتكم / المقيم سكناً

ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامي الكائن

ضد

السيد / صاحب ” مصنع - ورشة - محل ” ...

الكائن قسم شرطة محافظة ...

الموضوع

الطالب والـد الطفل ... الذي كان يعمل طرف المعلن إليه بموجب عقد العمل المؤرخ د/د/د/د/د/د م

بوظيفة بأجر شهري وقدره

وبتاريخ د/د/د/د/د/د م انهى المعلن إليه عقد العمل سالف الذكر دون أسباب تذكر.

وحيث أن الطفل العامل يستحق المبالغ الآتية:-

”،، ” وبذلك يكون جملة المطلوب جنيه.

وحيث أن والـد الطفل ” الطالب ” طلب من المعلن إليه مرارا وتكرارا إعطائه هذه المبالغ إلا أن

المعلن رفض ذلك. الأمر الذي حدا بالطالب إلى إنذار المعلن إليه بالإنذار الرقيم ... محضري

... والمعلن إليه بتاريخ د/د/د م إلا أنه لم يحرك ساكنا.

وحيث أن تاريخ امتناع المعلن إليه عن سداد حقوق الطالب - رغم مطالبته - يعد تاريخاً لبدء

النزاع الأمر، وهو الأمر الثابت يقيناً من تاريخ الإنذار المعلن الي المعلن إليه في د/د/د/د/د/د/د ، الذي يعد معه الطالب قد تقدم بطلبه خلال مدة الـ ٤٥ يوماً المنصوص عليها بالمادة ٧٠ من قانون العمل والتي تقرر سقوط الحق في اللجوء الي اللجنة الخماسية إذا لم يقدم الطلب خلال ٤٥ يوماً من تاريخ النزاع.

لذلك

يلتمس الطالب إصدار قرارا اللجنة بإلزام المدعي عليه بأن يدفع للطالب بصفته - والد الطفل العامل مبلغ وقدره جنية مجمل مستحقاته المالية طرف

المقدم ضده مع إلزام المقدم ضده بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

أمر التكليف

انه في يوم ... الموافق د / د / ٢٠٠٠ م الساعة

يستكمل أمر التكليف

إرشادات و تعليقات هامة

الأساس القانوني لإلزام صاحب العمل بأداء أجر العامل الطفل وفق زمان وكان محددين تؤدي الأجور وغيرها من المبالغ المستحقة للعامل بالعملة المتداولة قانوناً في أحد أيام العمل وفي مكانه، مع مراعاة الأحكام التالية:-

العمال المعينون بأجر شهري تؤدي أجورهم مرة علي الأقل في الشهر. إذا كان الأجر بالإنتاج واستلزم العمل مدة تزيد علي أسبوعين وجب أن يحصل العامل كل أسبوع علي دفعة تحت الحساب تتناسب مع ما أتمه من العمل وان يؤدي له باقي الأجر خلال الأسبوع التالي لتسليم ما كلف به. في غير ما ذكر في البندين السابقين تؤدي للعمال أجورهم مرة كل أسبوع علي الأكثر ما لم يتفق علي غير ذلك.

إذا انتهت علاقة العمل للعامل أجره وجميع المبالغ المستحقة له فوراً إلا إذا كان العامل قد ترك العمل من تلقاء نفسه فيجب في هذه الحالة علي صاحب العمل أداء أجر العامل وجميع مستحقاته في مدة لا تجاوز سبعة أيام من تاريخ مطالبة العامل بهذه المستحقات (المادة ٣٨ من قانون العمل الجديد ١٢ لسنة ٢٠٠٣ م)

لا تبرأ ذمة صاحب العمل من الأجر إلا إذا وقع العامل بما يفيد استلام الأجر في السجل المعد لذلك أو في كشوف الأجور، علي أن تشمل بيانات هذه المستندات مفردات الأجر. (المادة ٤٥ من قانون العمل الجديد ١٢ لسنة ٢٠٠٣ م)

مع مراعاة حكم المادة السابقة، يسلم صاحب العمل الي عماله من الأطفال أجورهم او مكافآتهم أو غير ذلك مما يستحقونه قانوناً، ويكون هذا التسليم مبرئاً لذمته. (المادة ٤٦ من قانون العمل الجديد ١٢ لسنة ٢٠٠٣ م)

إثبات العامل الطفل لواقعة عدم استلامه للأجرة .

وفقاً لصريح نص المادة ٤٥ من قانون العمل الجديد فإن ذمة صاحب العمل لا تبرا من أجر العامل إلا إذا وقع العامل بما يفيد استلام الأجر وذلك في السجل المعد أو في كشوف الأجور وعلي أن تشمل بيانات هذه المستندات مفردات الأجر.

ويعني ما سبق أن العامل غير مكلف بإثبات واقعة عدم استلام الأجر، بل يكفيه ادعاء ذلك، وعلي صاحب العمل إن أراد إثبات واقعة الوفاء بالأجرة أن يقدم السجل أو الكشف الذي وقع عليه العامل حال استلام الأجر وبما يفيد استلام الأجر، تؤدي الأجور وغيرها من المبالغ المستحقة للعامل بالعملة المتداولة قانوناً في أحد أيام العمل وفي مكانه وفق القواعد التالية ٠٠

أولاً: العمال المعينون بأجر شهري تؤدي أجورهم مرة علي الأقل في الشهر بما يعني إمكان أن يتقاضى العمال أجورهم مقسمة علي أكثر من دفعة في الشهر الواحد.

ثانياً: إذا كان الأجر بالإنتاج واستلزم العمل مدة تزيد علي أسبوعين وجب ان يحصل العامل كل أسبوع علي دفعة تحت الحساب تتناسب مع ما أتمه من العمل وان يؤدي له باقي الأجر خلال الأسبوع التالي لتسليم ما كلف به

ثالثاً: في غير ما ذكر في البندين السابقين تؤدي للعمال أجورهم مرة كل أسبوع علي الأكثر ما لم يتفق علي غير ذلك.

رابعاً: إذا انتهت علاقة العمل يؤدي صاحب العمل للعمال أجره وجميع المبالغ المستحقة له فوراً إلا إذا كان العامل قد ترك العمل من تلقاء نفسه فيجب في هذه الحالة علي صاحب العمل أداء أجر العامل وجميع مستحقاته في مدة لا تجاوز سبعة أيام من تاريخ مطالبة العامل بهذه المستحقات.

نموذج رقم ٧

دعوى بالمطالبة بشهادة خبرة

السيد الأستاذ رئيس المحكمة ورئيس اللجنة الخماسية؛

مقدمه لسيادتكم / المقيم سكناً

ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامي الكائن

ضد

السيد / صاحب ”مصنع - ورشة - محل ” ...

الكائن قسم شرطة محافظة ...

الموضوع

بتاريخ د/د/د دد م التحق الطالب للعمل بالشركة حيث أن الطالب كان يعمل لدي المعلن إلية بموجب عقد عمل مؤرخ د/د/د دددم وذلك لقاء أجر شهري وقدرة ... وبتاريخ د/د/د دددم انهي المعلن إلية عقد العمل ” يذكر سبب إنهاء عقد العمل ”

وحيث أن المعلن إلية قد امتنع عن إعطاء الطالب شهادة خبرة تبين مدة عملة لدي المعلن إلية ومستوي أداءه وحدود قدراته والراتب الذي كان يتقاضاه.

وحيث أن ما أتاه المعلن إلية يخالف صريح نص المادة ١٣٠ من قانون العمل الجديد ١٢ لسنة ٢٠٠٢م والتي يجري نصها ” مادة ١٣٠: يلتزم صاحب العمل أن يعطي العامل دون مقابل عند انتهاء عقده وبناء علي طلبه شهادة يبين فيها تاريخ التحاقه بالخدمة وتاريخ انتهائها، ونوع العمل الذي كان يؤديه، والمزايا التي كان يحصل عليها.

وللعامل أن يحصل من صاحب العمل دون مقابل علي شهادة بتحديد خبرته وكفاءته المهنية وذلك أثناء سريان العقد وفي نهايته.

ويجوز بناء علي طلب العامل تضمين الشهادة مقدار الأجر الذي كان يتقاضاه وسبب إنهاء علاقة العمل.

ويلتزم صاحب العمل بأن يرد للعامل عند انتهاء عقده ما يكون قد أودعه لديه من أوراق أو شهادات أو أدوات فور طلبها.

وحيث أن تاريخ امتناع المعلن إليه يعد تاريخاً لبدء النزاع الأمر، وهو الأمر الثابت يقيناً من ، الذي يعد معه الطالب قد تقدم بطلبه خلال مدة الـ ٤٥ يوماً المنصوص عليها بالمادة ٧٠ من قانون العمل والتي تقرر سقوط الحق في اللجوء الي اللجنة الخماسية إذا لم يقدم الطلب خلال ٤٥ يوماً من تاريخ النزاع.

لذلك

يلتمس الطالب إصدار قرارا اللجنة بإلزام المدعي عليه بأن يعطي الطالب شهادة خبرة وفق البيانات الثابتة بسجلات الشركة - المصنع - مع إلزام المقدم ضده بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

أمر التكليف

انه في يوم ... الموافق د / د / ٢٠٠ م الساعة

بناء على طلب السيد / ... المقيم سكناً /

ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامي الكائن

أنا ... محضر محكمة الجزئية قد انتقلت وأعلنت:-

السيد / المقيم سكناً /

مخاطبا مع /

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في التاريخ أعلاه حيث أعلنت المعلن إليه بصورة من الطلب المسطر بعاليه وكلفته الحضور أمام اللجنة الخماسية التابعة محكمة الابتدائية والكائن مقرها ٠٠٠٠ وذلك بجلستها المزمع انعقادها علنا صباح يوم ٠٠٠٠٠ الموافق د/د/ددد لسماع قرار اللجنة بالطلبات الموضحة بالطلب.

إرشادات و تعليقات هامة

الأساس القانوني لإلزام صاحب العمل بإعطاء العامل شهادة عند انتهاء عقد العمل أيا كان سبب انتهاء العقد.

يلتزم صاحب العمل أن يعطي العامل دون مقابل عند انتهاء عقده وبناء علي طلبه شهادة يبين فيها تاريخ التحاقه بالخدمة وتاريخ انتهائها، ونوع العمل الذي كان يؤديه، والمزايا التي كان يحصل عليها.

وللعامل أن يحصل من صاحب العمل دون مقابل علي شهادة بتحديد خبرته وكفاءته المهنية وذلك أثناء سريان العقد وفي نهايته.

ويجوز بناء علي طلب العامل تضمين الشهادة مقدار الأجر الذي كان يتقاضاه وسبب إنهاء علاقة العمل.

ويلتزم صاحب العمل بأن يرد للعامل عند انتهاء عقده ما يكون قد أودعه لديه من أوراق أو شهادات أو أدوات فور طلبها.

(المادة ١٣٠ من قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ م)

البيانات التي تشتمل عليها شهادة الخبرة والتي يحق للعامل طلبها من رب العمل

تاريخ التحاق العامل بالخدمة وتاريخ انتهائها.

نوع العمل الذي كان يؤديه العامل.

المزايا التي كان يحصل عليها العامل.

شهادة بتحديد خبرته وكفاءته المهنية.

مقدار الأجر الذي كان يتقاضاه.

سبب إنهاء علاقة العمل.ملحوظة:- وفقا لنص المادة ١٣٠ من قانون العمل الجديد فان صاحب العمل لا يلتزم بإعطاء العامل شهادة الخبرة إلا إذا تقدم العامل بطلب لصاحب العمل للحصول عليها

وحيث أن تاريخ امتناع المعلن إليه يعد تاريخاً لبدء النزاع الأمر، وهو الأمر الثابت يقيناً من،
الذي يعد معه الطالب قد تقدم بطلبه خلال مدة الـ ٤٥ يوماً المنصوص عليها بالمادة ٧٠ من قانون
العمل والتي تقرر سقوط الحق في اللجوء الي اللجنة الخماسية إذا لم يقدم الطلب خلال ٤٥ يوماً
من تاريخ النزاع.

أمر التكليف

انه في يوم ... الموافق د / د / ٢٠٠ م الساعة

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في التاريخ أعلاه حيث أعلنت المعلن إليه بصورة من الطلب
المسطر بعاليه وكلفته الحضور أمام اللجنة الخماسية التابعة محكمة الابتدائية والكائن
مقرها ٠٠٠٠ وذلك بجلستها المزمع انعقادها علنا صباح يوم ٠٠٠٠٠ الموافق د/د/ددد لسماع
قرار اللجنة بالطلبات الموضحة بالطلب.

ولأجل العلم،

إرشادات و تعليقات هامة

الأساس القانوني لإلزام صاحب العمل بإعطاء العامل شهادة عند انتهاء عقد العمل أيا كان سبب

انتهاء العقد.

ويلتزم صاحب العمل بأن يرد للعامل عند انتهاء عقده ما يكون قد أودعه لديه من أوراق أو شهادات أو أدوات فور طلبها.

(المادة ١٣٠ الفقرة الثانية من قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ م)

العقوبة التي قررها قانون العمل لإخلال صاحب العمل بالتزامه بمنح العامل شهادة الخبرة والامتناع عن رد ما أودع لديه من مستندات:

تنص المادة ٥٢ من قانون العمل: يعاقب صاحب العمل أو من يمثله عن المنشأة الذي يخالف أيًا من أحكام المواد ١١، ١١١، ٣١١، ٦١١، ٨١١، ٩١١، ٣٢١، ٤٢١، ٦٢١، ٧٢١، ٣١ من هذا القانون والقرارات الوزارية المنفذة لها بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه.

وتعدد الغرامة بتعدد العمال الذين وقعت في شأنهم الجريمة، وتضاعف الغرامة في حالة العود.

مسئولية صاحب العمل جنائيا عن الامتناع عن رد مستندات العامل بجريمة التبديد بالمادة ٢٤١ من قانون العقوبات.

كل من أختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو نقوداً أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك إضراراً بمالكيها أو أصحابها أو واضعي اليد عليها وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم له إلا على وجه الوديعة أو الإجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلاً بأجره أو مجاناً بقصد عرضها للبيع أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره يحكم عليه بالحبس ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري.

(المادة ٣٤١ من قانون العقوبات)

وحيث أن تاريخ امتناع المعلن إليه عن تمكين الطالب من أداء عمله وتصميم الأخير علي اعتبار الطالب مستقيل يعد تاريخاً لبدء النزاع الأمر، وهو الأمر الثابت يقيناً من ...، الذي يعد معه الطالب قد تقدم بطلبه خلال مدة الـ ٤٥ يوماً المنصوص عليها بالمادة ٧٠ من قانون العمل والتي تقرر سقوط الحق في اللجوء الي اللجنة الخماسية إذا لم يقدم الطلب خلال ٤٥ يوماً من تاريخ النزاع.

لذلك

يلتمس الطالب بعدم الاعتداد بالاستقالة المقدمة منه بتاريخ د/د/ددم وبإعادته الي عمله وصرف مستحقاته المالية كاملة من تاريخ تقديم طلب العدول عن الاستقالة مع إلزام المقدم ضده بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

أمر التكليف

انه في يوم ... الموافق د/د / ٢٠٠ م الساعة

بناء على طلب السيد / ... المقيم سکناً /

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في التاريخ أعلاه حيث أعلنت المعلن إليه بصورة من الطلب المسطر بعاليه وكلفته الحضور أمام اللجنة الخماسية التابعة محكمة الابتدائية والكائن مقرها ٠٠٠٠ وذلك بجلستها المزمع انعقادها علنا صباح يوم ٠٠٠٠

الموافق د/د/ددم لسماع قرار اللجنة بالطلبات الموضحة بالطلب.

ولأجل العلم،

وكيل العامل المدعي

الأستاذ / المحامي

العقوبة التي قررها قانون العمل لصاحب العمل الذي يمتنع عن إخطار العامل بقبول الاستقالة.

تنص المادة ٩١١ من قانون العمل ٢١ لسنة ٢٠٠٢م: لا يعتد باستقالة العامل إلا إذا كانت مكتوبة، وللعامل المستقيل أن يعدل عن استقالته كتابة خلال أسبوع من تاريخ إخطار صاحب العمل للعامل بقبول الاستقالة وفي هذه الحالة تعتبر الاستقالة كأن لم تكن.

وتنص المادة ٥٢ من قانون العمل: يعاقب صاحب العمل أو من يمثله عن المنشأة الذي يخالف أيًا من أحكام المواد ١١١، ٣١١، ٦١١، ٨١١، ٩١١، ٣٢١، ٤٢١، ٦٢١، ٧٢١، ٣١ من هذا القانون والقرارات الوزارية المنفذة لها بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه. وتعدد الغرامة بتعدد العمال الذين وقعت في شأنهم الجريمة، وتضاعف الغرامة في حالة العود.

نموذج رقم ٢١

دعوى من صاحب العمل بفصل عامل لارتكاب العامل خطأً جسيماً اعتدائه علي صاحب العمل أو

المدير المسئول

السيد الأستاذ رئيس المحكمة ورئيس اللجنة الخماسية ؛

مقدمه لسيادتكم / الممثل القانوني لشركة الكائن مقرها

ضد

السيد / الذي يعمل بالشركة بمهنة ... والمقيم سكناً

الموضوع

بتاريخ د/د/ددم التحق - المقدم ضده - بالعمل بالشركة بمهنة ... بوظيفة ... براتب

وبتاريخ د/د/ددم ارتكب خطأً جسيماً هو اعتدائه علي صاحب العمل - أو المدير العام - أو - أحد رؤسائه أثناء العمل أو بسببه.

وحيث تنص المادة ٦٩ الفقرة د من قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ المعدل بالقانون ٩٠ لسنة

:٢٠٠٥

لا يجوز فصل العامل إلا إذا ارتكب خطأً جسيماً، ويعتبر من قبيل الخطأ الجسيم الحالات الآتية:

إذا ثبت اعتداء العامل علي صاحب العمل أو المدير العام وكذلك إذا وقع منه اعتداء جسيم علي

أحد رؤسائه أثناء العمل أو بسببه.

لذلك

تلتمس الشركة قبول الطلب شكلاً وفي الموضوع بفصل المقدم ضده من العمل ارتكابه خطأً جسيماً

هو اعتدائه علي صاحب العمل - أو المدير العام - أو - أحد رؤسائه أثناء العمل أو بسببه.

أمر التكليف

انه في يوم ... الموافق د / د / ٢٠٠ م الساعة

بناء على طلب السيد / ... المقيم سكناً /

ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامي الكائن

أنا ... محضر محكمة الجزئية قد انتقلت وأعلنت:-

السيد / المقيم سكناً /

مخاطباً مع /

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في التاريخ أعلاه حيث أعلنت المعلن إليه بصورة من الطلب المسطر بعاليه وكلفته الحضور أمام اللجنة الخماسية التابعة محكمة الابتدائية والكائن مقرها ٠٠٠٠ وذلك بجلستها المزمع انعقادها علنا صباح يوم ٠٠٠٠٠ الموافق د/د/د لسماع قرار اللجنة بالطلبات الموضحة بالطلب.

أئن مقرها ٠٠٠٠ وذلك بجلستها المزمع انعقادها علنا صباح يوم ٠٠٠٠٠ الموافق د/د/د لسماع قرار اللجنة بالطلبات الموضحة بالطلب..

وكيل الطالب - صاحب العمل

الأستاذ / المحامي

نموذج رقم ١٩

دعوى من صاحب العمل بفصل عامل لارتكاب العامل خطأً جسيماً إفشاء الأسرار المهنية بما ترتب عليه ضرر جسيم

السيد الأستاذ رئيس المحكمة ورئيس اللجنة الخماسية ؛

مقدمه لسيادتكم / الممثل القانوني لشركة الكائن مقرها

ضد

السيد / الذي يعمل بالشركة بمهنة ... والمقيم سكناً

الموضوع

بتاريخ د/د/ددم التحق - المقدم ضده - بالعمل بالشركة بمهنة ... بوظيفة ... براتب

وبتاريخ د/د/ددم ارتكب خطأً جسيماً قيامه بإفشاء أحد أسرار العمل المنوط به الي أحد المنافسين لصاحب العمل مما ترتب عليه إلحاق الضرر الجسيم به.

وحيث تنص المادة ٦٩ الفقرة د من قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣م المعدل بالقانون ٩٠ لسنة

:٢٠٠٥

لا يجوز فصل العامل إلا إذا ارتكب خطأً جسيماً، ويعتبر من قبيل الخطأ الجسيم الحالات الآتية:

إذا ثبت أن العامل أفشى أسرار المنشأة التي يعمل بها أدت إلي إحداث أضرار جسيمة بالمنشأة.

لذلك

تلتمس الشركة قبول الطلب شكلاً وفي الموضوع بفصل المقدم ضده من العمل ارتكابه

خطأً جسيماً هو إفشائه الأسرار المهنية بما ترتب عليه ضرر جسيم لحق بصاحب العمل من جراء ذلك.

أمر التكليف

انه في يوم ... الموافق د / د / ٢٠٠ م الساعة

بناء على طلب السيد / ... المقيم سكناً /

ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامي الكائن

أنا ... محضر محكمة الجزئية قد انتقلت وأعلنت:-

السيد / المقيم سكناً /

مخاطباً مع /

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في التاريخ أعلاه حيث أعلنت المعلن إليه بصورة من الطلب المسطر بعاليه وكلفته الحضور أمام اللجنة الخماسية التابعة محكمة الابتدائية والكائن مقرها ٠٠٠٠ وذلك بجلستها المزمع انعقادها علنا صباح يوم ٠٠٠٠٠ الموافق د/د/د لسماع قرار اللجنة بالطلبات الموضحة بالطلب.

كائن مقرها ٠٠٠٠ وذلك بجلستها المزمع انعقادها علنا صباح يوم ٠٠٠٠٠ الموافق د/د/د لسماع قرار اللجنة بالطلبات الموضحة بالطلب..

وكيل الطالب - صاحب العمل

الأستاذ / المحامي

نموذج رقم ١٤

دعوى من صاحب العمل بفصل عامل لارتكاب العامل خطأ جسيم انتحال شخصية الغير

السيد الأستاذ رئيس المحكمة ورئيس اللجنة الخماسية ؛

مقدمه لسيادتكم / الممثل القانوني لشركة الكائن مقرها

ضد

السيد / الذي يعمل بالشركة بمهنة ... والمقيم سكناً

الموضوع

بتاريخ د/د/ددم التحق - المقدم ضده - بالعمل بالشركة بمهنة ... بوظيفة ... براتب

وبتاريخ د/د/ددم ارتكب خطأ جسيماً هو انتحاله لشخصية غير صحيحة الأمر الذي ثبت يقيناً بموجب التحقيقات التي أجرتها الشركة.

وحيث تنص المادة ٩٦ الفقرة ١ من قانون العمل ٢١ لسنة ٢٠٠٢م المعدل بالقانون ٠٩ لسنة ٥٠٠٢: لا يجوز فصل العامل إلا إذا ارتكب خطأ جسيماً، ويعتبر من قبيل الخطأ الجسيم الحالات الآتية:

إذا ثبت انتحال العامل لشخصية غير صحيحة أو قدم مستندات مزورة.

لذلك

تلتمس الشركة قبول الطلب شكلاً وفي الموضوع بفصل المقدم ضده من العمل ارتكابه خطأ جسيماً هو انتحاله لشخصية غيره.

أمر التكليف

انه في يوم ... الموافق د / د / ٢٠٠٠ م الساعة

بناء على طلب السيد / ... المقيم سكناً /

ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامي الكائن

أنا ... محضر محكمة الجزئية قد انتقلت وأعلنت:-

السيد / المقيم سكناً /

مخاطباً مع /

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في التاريخ أعلاه حيث أعلنت المعلن إليه بصورة من الطلب المسطر بعاليه وكلفته الحضور أمام اللجنة الخماسية التابعة محكمة الابتدائية والكائن مقرها ٠٠٠٠ وذلك بجلستها المزمع انعقادها علنا صباح يوم ٠٠٠٠٠ الموافق د/د/د لسماع قرار اللجنة بالطلبات الموضحة بالطلب.

الكائن مقرها ٠٠٠٠ وذلك بجلستها المزمع انعقادها علنا صباح يوم ٠٠٠٠٠ الموافق د/د/د لسماع قرار اللجنة بالطلبات الموضحة بالطلب..

وكيل الطالب - صاحب العمل

الأستاذ / المحامي

نموذج رقم ١٦

دعوى من صاحب العمل بفصل عامل لارتكاب العامل خطأً جسيماً تكرر مخالفة التعليمات الخاصة بسلامة العمال وأمنهم

السيد الأستاذ رئيس المحكمة ورئيس اللجنة الخماسية ؛

مقدمه لسيادتكم / الممثل القانوني لشركة الكائن مقرها

ضد

السيد / الذي يعمل بالشركة بمهنة ... والمقيم سناً

الموضوع

بتاريخ د/د/ددم التحق - المقدم ضده - بالعمل بالشركة بمهنة ... بوظيفة ... براتب

وبتاريخ د/د/ددم ارتكب خطأً جسيماً هو تكراره مخالفته للتعليمات اللازم اتباعها لسلامة العمال والمنشأة رغم كونها مكتوبة ومعلنة في مكان ظاهر وقد سبق التنبيه عليه كتابة بمراعاة ذلك .

وحيث تنص المادة ١٦٩ الفقرة ب من قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣م المعدل بالقانون ٩٠ لسنة ٢٠٠٥:

لا يجوز فصل العامل إلا إذا ارتكب خطأً جسيماً، ويعتبر من قبيل الخطأ الجسيم الحالات الآتية:-
إذا تكرر من العامل عدم مراعاة التعليمات اللازم اتباعها لسلامة العمال والمنشأة -

بشرط أن تكون هذه التعليمات مكتوبة ومعلنة في مكان ظاهر -رغم التنبيه عليه كتابة بمراعاة ذلك .

لذلك

تلتمس الشركة قبول الطلب شكلاً وفي الموضوع بفصل المقدم ضده من العمل ارتكابه

خطأ جسياً هو تكراره مخالفته للتعليمات اللازم اتباعها لسلامة العمال والمنشأة رغم كونها مكتوبة ومعلنة في مكان ظاهر وقد سبق التنبيه عليه كتابة بمراعاة ذلك .

أمر التكليف

انه في يوم ... الموافق د / د / ٢٠٠٠ م الساعة

بناء على طلب السيد / ... المقيم سكناً /

ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامي الكائن

أنا ... محضر محكمة الجزئية قد انتقلت وأعلنت:-

السيد / المقيم سكناً /

مخاطباً مع /

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في التاريخ أعلاه حيث أعلنت المعلن إليه بصورة من الطلب المسطر بعاليه وكلفته الحضور أمام اللجنة الخماسية التابعة محكمة الابتدائية والكائن مقرها ٠٠٠٠ وذلك بجلستها المزمع انعقادها علنا صباح يوم ٠٠٠٠٠ الموافق د/د/د/د لسماع قرار اللجنة بالطلبات الموضحة بالطلب.

أئن مقرها ٠٠٠٠ وذلك بجلستها المزمع انعقادها علنا صباح يوم ٠٠٠٠٠ الموافق د/د/د/د لسماع قرار اللجنة بالطلبات الموضحة بالطلب.

وكيل الطالب - صاحب العمل

الأستاذ / المحامي

نموذج رقم ١٥

دعوى من صاحب العمل بفصل عامل لارتكاب العامل خطأً جسيماً خطأً مهني جسيماً ترتب عليه
أضرار جسيمة لصاحب العمل

السيد الأستاذ رئيس المحكمة ورئيس اللجنة الخماسية ؛

مقدمه لسيادتكم / الممثل القانوني لشركة الكائن مقرها

ضد

السيد / الذي يعمل بالشركة بمهنة ... والمقيم سكناً

الموضوع

بتاريخ د/د/ددم التحق - المقدم ضده - بالعمل بالشركة بمهنة ... بوظيفة ... براتب

وبتاريخ د/د/ددم ارتكب خطأً جسيماً هو إهماله الجسيم في أداء واجبات وظيفته مما ترتب عليه
أن ألحق بالشركة أضرار وخسارة قدرها ... جنية.

وقد أبلغت النيابة العامة باعتبارها الجهة المختصة قانوناً خلال الأربعة والعشرين ساعة التالية
لاكتشاف الخطأ المسند للمقدم ضده.

وحيث تنص المادة ٩٦ الفقرة ٢ من قانون العمل ٢١ لسنة ٢٠٠٢م المعدل بالقانون ٠٩ لسنة
٥٠٠٢؛ لا يجوز فصل العامل إلا إذا ارتكب خطأً جسيماً، ويعتبر من قبيل الخطأ الجسيم الحالات
الآتية:-

إذا ثبت ارتكاب العامل لخطأ نشأت عنه أضرار جسيمة لصاحب العمل بشرط أن يبلغ

صاحب العمل الجهات المختصة بالحادث خلال أربع وعشرين ساعة من وقت علمه بوقوعه .

لذلك

تلتمس الشركة قبول الطلب شكلاً وفي الموضوع بفصل المقدم ضده من العمل ارتكابه

خطأ جسيماً هو إهماله الجسيم في أداء واجبات وظيفته مما ترتب عليه أن ألحق بالشركة أضرار وخسارة قدرها ... جنية.

أمر التكليف

انه في يوم ... الموافق د / د / ٢٠٠ م الساعة

بناء على طلب السيد / ... المقيم سكناً /

ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامي الكائن

أنا ... محضر محكمة الجزئية قد انتقلت وأعلنت:-

السيد / المقيم سكناً /

مخاطباً مع /

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في التاريخ أعلاه حيث أعلنت المعلن إليه بصورة من الطلب المسطر بعاليه وكلفته الحضور أمام اللجنة الخماسية التابعة محكمة الابتدائية والكائن مقرها ٠٠٠٠ وذلك بجلستها المزمع انعقادها علنا صباح يوم ٠٠٠٠٠ الموافق د/د/د لسماع قرار اللجنة بالطلبات الموضحة بالطلب.

أئن مقرها ٠٠٠٠ وذلك بجلستها المزمع انعقادها علنا صباح يوم ٠٠٠٠٠ الموافق د/د/د لسماع قرار اللجنة بالطلبات الموضحة بالطلب..

وكيل الطالب - صاحب العمل

الأستاذ / المحامي

نموذج رقم ٢٢

دعوى من صاحب العمل بفصل عامل لارتكاب العامل خطأً جسيماً مخالفة الضوابط الخاصة
بالحق في الإضراب

السيد الأستاذ رئيس المحكمة ورئيس اللجنة الخماسية ؛

مقدمه لسيادتكم / الممثل القانوني لشركة الكائن مقرها

ضد

السيد / الذي يعمل بالشركة بمهنة ... والمقيم سكناً

الموضوع

بتاريخ د/د/ددم التحق - المقدم ضده - بالعمل بالشركة بمهنة ... بوظيفة ... براتب

وبتاريخ د/د/ددم ارتكب خطأً جسيماً هو مخالفته للضوابط القانونية للحق في الإضراب إذ أنه:

.....

.....

.....

وحيث تنص المادة ١٦٩ الفقرة د من قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ المعدل بالقانون ٩٠ لسنة ٢٠٠٥:

لا يجوز فصل العامل إلا إذا ارتكب خطأً جسيماً، ويعتبر من قبيل الخطأ الجسيم

الحالات الآتية: -

إذا لم يراع العامل الضوابط الواردة في المواد من ١٩٢ إلى ١٩٤ من الكتاب الرابع من هذا القانون .

وحيث تنص المادة ١٩٢ قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ المعدل بالقانون ٩٠ لسنة ٢٠٠٥:

للعامل حق الإضراب السلمي ويكون إعلانه وتنظيمه من خلال منظماتهم النقابية دفاعاً عن مصالحهم المهنية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك في الحدود وطبقاً للضوابط والإجراءات المقررة في هذا القانون.

وفي حالة اعتزام عمال المنشأة ذات اللجنة النقابية الإضراب في الأحوال التي يجيزها هذا القانون، يجب علي اللجنة النقابية - بعد موافقة مجلس إدارة النقابة العامة المعينة بأغلبية ثلثي عدد أعضائه - إخطار كل من صاحب العمل والجهة الإدارية المختصة قبل التاريخ المحدد للاضطراب بعشرة أيام علي الأقل وذلك بكتاب مسجل بعلم الوصول.

فإذا لم يكن بالمنشأة لجنة نقابية يكون الإخطار باعتزام العمال الإضراب للنقابة العامة المعنية، وعلي الأخيرة بعد موافقة مجلس إدارتها بالأغلبية المنصوص عليها في الفقرة السابقة القيام بالإخطار المشار إليه.

وفي جميع الأحوال يتعين أن يتضمن الإخطار الأسباب الدافعة للإضراب، والمدة الزمنية المحددة له. وحيث تنص المادة ٣٩١ قانون العمل ٢١ لسنة ٢٠٠٢م المعدل بالقانون ٠٩ لسنة ٥٠٠٢: يحظر علي العمال الإضراب أو إعلانه بواسطة منظماتهم النقابية بقصد تعديل اتفاقية العمل الجماعية أثناء مدة سريانها، وكذلك خلال جميع مراحل وإجراءات الوساطة والتحكيم.

وحيث تنص المادة ٣٩١ قانون العمل ٢١ لسنة ٢٠٠٢م المعدل بالقانون ٠٩ لسنة ٥٠٠٢: يحظر الإضراب أو الدعوة إليه في المنشآت الإستراتيجية أو الحيوية التي يترتب علي توقف العمل فيها الإخلال بالأمن القومي أو الخدمات الأساسية التي تقدمها للمواطنين.

لذلك

تلتزم الشركة قبول الطلب شكلاً وفي الموضوع بفصل المقدم ضده من العمل ارتكابه خطأ جسيماً هو مخالفة الأحكام الخاصة بالإضراب عن العمل الواردة بالمواد ٢٩١، ٣٩١، ٤٩١ من قانون العمل.

أمر التكليف

انه في يوم ... الموافق د / د / ٢٠٠ م الساعة

بناء على طلب السيد / ... المقيم سكناً /

ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامي الكائن

أنا ... محضر محكمة الجزئية قد انتقلت وأعلنت:-

السيد / المقيم سكناً /

مخاطباً مع /

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في التاريخ أعلاه حيث أعلنت المعلن إليه بصورة من الطلب

المسطر بعاليه وكلفته الحضور أمام اللجنة الخماسية التابعة محكمة الابتدائية والكائن

مقرها ٠٠٠٠ وذلك بجلستها المزمع انعقادها علنا صباح يوم ٠٠٠٠

الموافق د/د/د لسماع قرار اللجنة بالطلبات الموضحة بالطلب.

أئن مقرها ٠٠٠٠ وذلك بجلستها المزمع انعقادها علنا صباح يوم ٠٠٠٠ الموافق د/د/د لسماع

قرار اللجنة بالطلبات الموضحة بالطلب..

وكيل الطالب - صاحب العمل

الأستاذ / المحامي

نموذج رقم ١٨

دعوى من صاحب العمل بفصل عامل لارتكاب العامل خطأً جسيماً منافسة صاحب العمل في ذات

نوع النشاط

السيد الأستاذ رئيس المحكمة ورئيس اللجنة الخماسية ؛

مقدمه لسيادتكم / الممثل القانوني لشركة الكائن مقرها

ضد

السيد / الذي يعمل بالشركة بمهنة ... والمقيم سكناً

الموضوع

بتاريخ د/د/ددم التحق - المقدم ضده - بالعمل بالشركة بمهنة ... بوظيفة ... براتب

شركة - محل - مصنع ” يمارس ذات النشاط

وحيث تنص المادة ٦٩ الفقرة د من قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ المعدل بالقانون ٩٠ لسنة

:٢٠٠٥

لا يجوز فصل العامل إلا إذا ارتكب خطأً جسيماً، ويعتبر من قبيل الخطأ الجسيم الحالات الآتية:

إذا قام العامل بمنافسة صاحب العمل في ذات نشاطه .

لذلك

تلتزم الشركة بقبول الطلب شكلاً وفي الموضوع بفصل المقدم ضده من العمل ارتكابه

خطأً جسيماً هو منافسة صاحب العمل في ذات النشاط.

أمر التكليف

انه في يوم ... الموافق د / د / ٢٠٠٠ م الساعة

بناء على طلب السيد / ... المقيم سكناً /

ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامي الكائن

أنا ... محضر محكمة الجزئية قد انتقلت وأعلنت:-

السيد / المقيم سكناً /

مخاطباً مع /

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في التاريخ أعلاه حيث أعلنت المعلن إليه بصورة من الطلب المسطر بعاليه وكلفته الحضور أمام اللجنة الخماسية التابعة محكمة الابتدائية والكائن مقرها ٠٠٠٠ وذلك بجلستها المزمع انعقادها علنا صباح يوم ٠٠٠٠٠ الموافق د/د/د لسماع قرار اللجنة بالطلبات الموضحة بالطلب.

اثن مقرها ٠٠٠٠ وذلك بجلستها المزمع انعقادها علنا صباح يوم ٠٠٠٠٠ الموافق د/د/د لسماع قرار اللجنة بالطلبات الموضحة بالطلب..

وكيل الطالب - صاحب العمل

الأستاذ / المحامي

نموذج رقم ٢٠

دعوى من صاحب العمل بفصل عامل لارتكاب العامل خطأً جسيماً وجود العامل في حالة سكر بين
أو متأثر بمخدر تعاطاه

السيد الأستاذ رئيس المحكمة ورئيس اللجنة الخماسية ؛

مقدمه لسيادتكم / الممثل القانوني لشركة الكائن مقرها

ضد

السيد / الذي يعمل بالشركة بمهنة ... والمقيم سكناً

الموضوع

بتاريخ د/د/ددم التحق - المقدم ضده - بالعمل بالشركة بمهنة ... بوظيفة ... براتب

وبتاريخ د/د/ددم ارتكب خطأً جسيماً وجوده في حالة سكر بين - أو - وجود متأثراً بمادة مخدرة
تعاطها.

وحيث تنص المادة ٦٩ الفقرة د من قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ المعدل بالقانون ٩٠ لسنة
٢٠٠٥:

لا يجوز فصل العامل إلا إذا ارتكب خطأً جسيماً، ويعتبر من قبيل الخطأ الجسيم الحالات الآتية:

إذا وجد العامل أثناء ساعات العمل في حالات سكر بين أو متأثراً بما تعاطاه من مادة مخدرة.

لذلك

تلتزم الشركة بقبول الطلب شكلاً وفي الموضوع بفصل المقدم ضده من العمل ارتكابه

خطأً جسيماً هو وجوده في حالة سكر بين - أو - وجود متأثراً بمادة مخدرة تعاطها.

أمر التكليف

انه في يوم ... الموافق د / د / ٢٠٠ م الساعة

بناء على طلب السيد / ... المقيم سكناً /

ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامي الكائن

أنا ... محضر محكمة الجزئية قد انتقلت وأعلنت:-

السيد / المقيم سكناً /

مخاطباً مع /

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في التاريخ أعلاه حيث أعلنت المعلن إليه بصورة من الطلب المسطر بعاليه وكلفته الحضور أمام اللجنة الخماسية التابعة محكمة الابتدائية والكائن مقرها ٠٠٠٠ وذلك بجلستها المزمع انعقادها علنا صباح يوم ٠٠٠٠٠ الموافق د/د/د لسماع قرار اللجنة بالطلبات الموضحة بالطلب.

أئن مقرها ٠٠٠٠ وذلك بجلستها المزمع انعقادها علنا صباح يوم ٠٠٠٠٠ الموافق د/د/د لسماع قرار اللجنة بالطلبات الموضحة بالطلب..

وكيل الطالب - صاحب العمل

الأستاذ / المحامي

نموذج رقم ١٣

دعوى من صاحب العمل بفصل عامل لتقديمه مستندات مزوره كأساس للتعيين أو الترقى

السيد الأستاذ رئيس المحكمة ورئيس اللجنة الخماسية ؛

مقدمه لسيادتكم / الممثل القانونى لشركة الكائن مقرها

ضد

السيد / الذى يعمل بالشركة بمهنة ... والمقيم سكناً

الموضوع

بتاريخ د/د/ددمم التحق - المقدم ضده - بالعمل بالشركة بمهنة ... بوظيفة ... براتب

وقد قدم ضمن مستندات تعيينه وبالرجوع الى أصول هذه المستندات تبين أنها مزورة.

” يذكر مواطن التزوير وكيف تم اكتشافه وعمّا إذا كانت النيابة العامة قد أبلغت من عدمه ”

وبتاريخ د/د/ددمم - وبناء علي ما سبق - أصدرت الشركة قراراً بوقف المقدم ضده عن العمل وفقاً

مؤقتاً لحين العرض علي اللجنة الخماسية.

وحيث تنص المادة ٩٦ الفقرة ١ من قانون العمل ٢١ لسنة ٣٠٠٢م المعدل بالقانون ٠٩ لسنة

٥٠٠٢: لا يجوز فصل العامل إلا إذا ارتكب خطأ جسيماً، ويعتبر من قبيل الخطأ الجسيم الحالات

الآتية:

إذا ثبت انتحال العامل لشخصية غير صحيحة أو قدم مستندات.

لذلك

تلتمس الشركة قبول الطلب شكلاً وفي الموضوع بفصل المقدم ضده من العمل ارتكابه

خطأً جسيماً هو تقديم مستندات مزورة.

وكيل الطالب - صاحب العمل

الأستاذ / المحامي

أمر التكليف

انه في يوم ... الموافق د / د / ٢٠٠ م الساعة

بناء على طلب السيد / ... المقيم سكناً /

ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامي الكائن

أنا ... محضر محكمة الجزئية قد انتقلت وأعلنت:-

السيد / المقيم سكناً /

مخاطباً مع /

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في التاريخ أعلاه حيث أعلنت المعلن إليه بصورة من الطلب المسطر بعاليه وكلفته الحضور أمام اللجنة الخماسية التابعة محكمة الابتدائية والكائن مقرها ٠٠٠٠ وذلك بجلستها المزمع انعقادها علنا صباح يوم ٠٠٠٠٠ الموافق د/د/د لسماع قرار اللجنة بالطلبات الموضحة بالطلب.

اثن مقرها ٠٠٠٠ وذلك بجلستها المزمع انعقادها علنا صباح يوم ٠٠٠٠٠ الموافق د/د/د لسماع قرار اللجنة بالطلبات الموضحة بالطلب..